

وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٨ «بالتفويض»

باعتتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة مطروح
للعام المالى ٢٠٠٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢
بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون
رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١
الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ٧٧٣ لسنة ٢٠٠٧ بشأن اعتماد لائحة نظام شئون العاملين
واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة ؛
وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة مطروح جلسة ٢٠٠٨/٣/٥
باعتتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٨ ؛
وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٨/٤/١٥ ؛

قرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة مطروح
عن العام المالى ٢٠٠٨ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ٣٧٠٠٠٠ ج
(فقط ثلاثمائة وسبعون ألف جنيه لا غير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ٣٦٧٤٥٢ ج
(فقط ثلاثمائة وسبعة وستون ألفاً وأربعمائة واثنتان وخمسون جنيهاً لا غير)
بفائض قدره ٢٥٤٨ ج (فقط ألفان وخمسمائة وثمانية وأربعون جنيهاً لا غير) .

مادة ٢ - يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٨/٤/١٥

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ حمزة البرى